

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج

- انخفضت الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج في العام ٢٠١٠ بواقع ١٥,٣% لتصل إلى ٣٩,٨ مليار دولار، وذلك للسنة الثانية على التوالي منذ نهاية الأزمة المالية الأخيرة.
- يعتبر الحذر المسيطر على المستثمرين في فترة ما بعد الأزمة وتعليق أو إلغاء عدد من المشاريع الكبرى في كل من السعودية وقطر من الأسباب التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج للسنة الثانية على التوالي من ٢٣,٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ إلى ١٠,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠.
- مستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج يعتمد بشكل كبير على سعر النفط واستمرار فوائض الميزانية والأحداث الإقليمية وأداء الاقتصاد العالمي.
- سيكون للأحداث الإقليمية في العام ٢٠١١ وللشكوك المتزايدة حول نمو الاقتصاد الأميركي وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تداعياتها السلبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

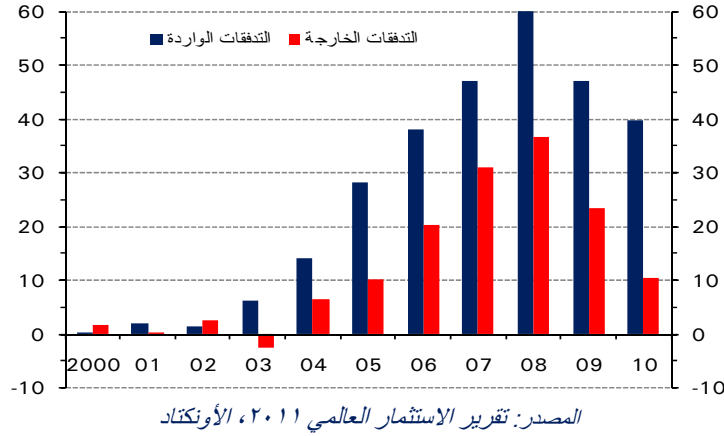
أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية الأخيرة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج تراجعت في العام ٢٠١٠ للسنة الثانية على التوالي منذ نهاية الأزمة المالية إلى ٣٩,٨ مليار دولار، وذلك حسب تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠١١ الصادر عن منظمة الأونكتاد. ولكن دول الخليج مازالت تساهم يزال بأكثر من ٦٠% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية.

ورغم تحسن الأوضاع الاقتصادية في العام ٢٠١٠، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة تراجعاً بواقع ١٥,٣% مقارنة مع العام ٢٠٠٩. ومن العوامل الرئيسية المساهمة في هذا التراجع، استمرار الحذر لدى المستثمرين عقب الأزمة المالية، وتقييد الائتمان على القطاع الخاص، وتعليق أو إلغاء أو إكمال عدد من المشاريع الضخمة التي كانت حتى الآن وراء التدفقات الاستثمارية الكبيرة.

وجاء انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية- الوجهة الأبرز تاريخياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخليج- بواقع ١٢,٤% إلى ٢٨,١ مليار دولار في العام ٢٠١٠ نتيجة إلغاء أو تعليق بعض الشراكات والمشاريع مع مؤسسات أجنبية، مثل مشاريع البتروكيماويات بين شركة أرامكو السعودية وكونوكو فيليبس وداو للكيماويات.

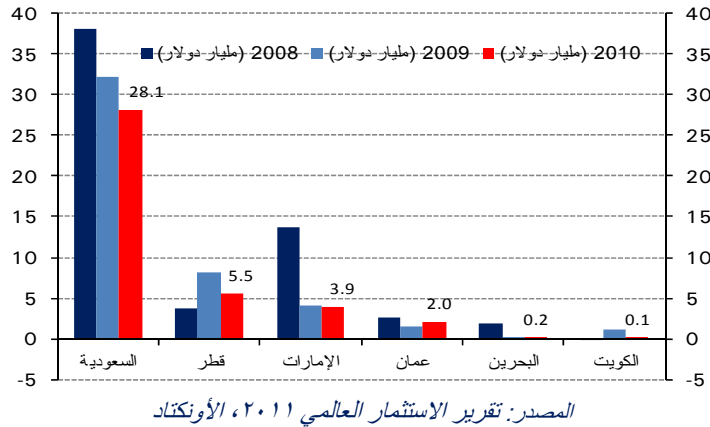
وفي قطر، أدى اكتمال مشروع خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال لشركة قطر للغاز في العام ٢٠١٠ إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطر بنحو ٣٢% عن السنة السابقة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج وإليها (مليار دولار)



وبالتأكيد، كان تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الكويت متوقعا نظرا إلى التدفقات المرتفعة وغير الاعتيادية البالغة ١,١ مليار دولار التي تلقتها في العام ٢٠١٠، بسبب إعادة رسملة مؤسسة الخليج للاستثمار. وقد بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت على مدى العقد المنصرم تقريبا ٣١٣ مليون دولار سنويا مقارنة مع ٤٤ مليار دولار سنويا في المتوسط خليجيا.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج ٢٠١٠-٢٠٠٨ (مليار دولار)



الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخليج

كذلك الحال، تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج- التي تشكل نحو ٧٢% من كافة تدفقات الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة- للسنة الثانية على التوالي. وبين العامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تراجعت هذه التدفقات بنسبة ٥٥% من ٢٣,٣ مليار دولار إلى ١٠,٥ مليار دولار. وبحسب تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠١١، يعزى ذلك التراجع بشكل رئيسي إلى تخارج شركات خليجية من استثماراتها في الخارج، مثل بيع مجموعة زين لشركاتها العاملة في أفريقيا إلى بهارتي إيرتيل الهندية بمبلغ ١٠,٧ مليار دولار، وبيع شركة الاستثمارات البترولية الدولية ٧٠% من أسهمها في شركة هيونداي للصناعات الثقيلة بمبلغ ٢,٢ مليار دولار.

وفيما تشارك الشركات الخليجية الخاصة في عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج، إلا أن اللاعبين الكبار في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج يبقوا الصناديق السيادية والمؤسسات المدعومة من الدولة. فشرركات مثل دبي العالمية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية، ومبادلة، وكذلك صناديق الثروات السيادية الشهيرة مثل جهاز قطر للاستثمار وجهاز أبوظبي للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، قد ساهمت بأكثر من ٧٣% من إجمالي عمليات الاندماج والاستحواذ منذ العام ٢٠٠٤.

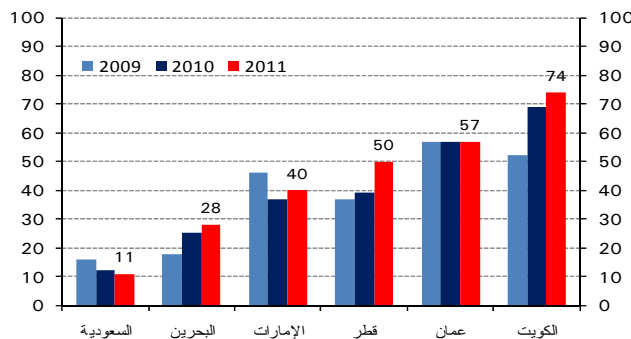
وقد انتهجت هذه المؤسسات استراتيجيات استثمارية متعددة الأذرع، وغير مقيدة باعتبارها التنوع التقليدي ومعدل العائد، مستفيدة من ارتفاع إيرادات قطاع النفط والغاز. وبات ينظر بشكل متزايد إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة يمكن من خلالها تنمية الشركات الاستراتيجية الدولية، وتسهيل تحويل الاستثمار والتكنولوجيا والاختصاص إلى الاقتصادات الخليجية، مما يؤدي إلى تعزيز الانتاجية محليا وتحقق مكاسب تنافسية. وعلى سبيل المثال، فإن استثمارات جهاز قطر للاستثمار في فولكسفاغن وهوشيتف الألمانية وكذلك في شركة فينسي الفرنسية قد رافقتها اتفاقات لتوسيع نطاق نشاطها في قطر، سواء على شكل تعاون في الأبحاث والتطوير وتأسيس مراكز تجارب وتدريب جديدة أو من خلال زيادة فرص الأعمال.

آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٢٠١١

نظرا للعلاقة الإيجابية بين إيرادات النفط والغاز وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الواردة منها والخارجة، فإن تعافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد في النهاية على أسعار النفط، واستمرار دول الخليج تحقيق الفوائض في الميزانية وعلى انتعاش الاقتصاد العالمي عموما. وقد جرى خفض التوقعات المستقبلية لنمو الاقتصاد العالمي بسبب المخاوف بشأن سوق العمل ونمو الاقتصاد الأميركي وأزمة الديون السيادية التي تعصف بمنطقة اليورو.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مثل مصر وتونس وليبيا بالأحداث السياسية الأخيرة.

سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١١-٢٠٠٩



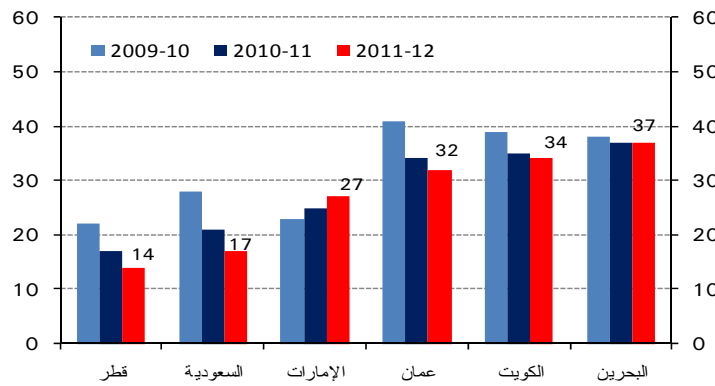
ملاحظة: الصفر هو التصنيف الأفضل و١٠ هو الأسوأ (من أصل ١٨١ بلدا في ٢٠٠٩ و١٨٣ بلدا في ٢٠١٠ و٢٠١١).
المصدر: البنك الدولي- تقرير ممارسة الأعمال تقارير، ٢٠١١-٢٠٠٩

بالطبع، كان التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج أقل حدة، لكنها لن تكون بمعزل تماما عنها في النصف الأول من العام. ومن ناحية أخرى، من شأن المبالغ الضخمة التي تنفقها حكومات دول الخليج على خطط التنمية الوطنية، وإجراءات التوظيف والدعم لاستيعاب النمو السريع في القوى العاملة الوطنية والتعويض عن الضغوطات التضخمية على دخل العائلات، أن يحد قليلا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الخليج. وقد تعتمد صناديق الثروة السيادية إلى توجيه المحافظ الاستثمارية إلى اقتصاداتها المحلية بدلا من الوجهات التقليدية الغربية والآسيوية.

بطبيعة الحال، تتأثر جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأطر التنظيمية، وما إذا كانت تساعد على استقطاب هذه الاستثمارات أم لا. وفي هذا الإطار، تستمر السعودية وقطر في احتلال المراكز الأولى خليجياً بفضل الخطوات الكبيرة الهامة التي قامت بها مؤخراً في تحسين بيئة ممارسة الأعمال والقوانين والتجارة عبر الحدود. وتتبوء السعودية المركز الأول ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، بينما كانت قطر الدولة الأكثر تنافسية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

كذلك، ستستفيد قطر بشكل هائل من المشاريع العديدة التي يجري التخطيط لها لكأس العالم في العام ٢٠٢٢، الذي سيستقطب الشركات الخليجية والأجنبية. وستستفيد من ذلك قطاعاتها الأخرى (غير النفط والغاز)، وهو الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الوطنية للدولة.

مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٢-٢٠٠٩



ملاحظة: الصفر هو التصنيف الأفضل و١٠ هو الأسوأ (من أصل ١٣٣ بلداً في ٢٠٠٩، ١٣٩ بلداً في ٢٠١٠ و١٤٢ بلداً في ٢٠١٢-٢٠١١).
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية تقارير ٢٠١٢-٢٠٠٩

ومن ناحية أخرى، مازالت الكويت دون الطموح مقارنة مع باقي دول الخليج في ما يتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتنافسية عموماً. وتشكل الملكية الأجنبية المحدودة، محدودية دور القطاع الخاص، وبعض الإجراءات والتشريعات والبيروقراطية التي تعيق ممارسة الأعمال أبرز التحديات أمام تحقيق الكويت كامل إمكاناتها الكامنة.

لكن الفرص الاستثمارية ستزداد عندما تتسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية. وتبدو الحكومة حريصة على تشجيع المستثمرين الأجانب على المشاركة في مشاريع التنمية، وخاصة تلك التي تقوم على شراكة بين القطاعين العام والخاص- كما تبدو حريصة على تحفيز القطاع الخاص. كما أن مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل تلك التي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة، من شأنها أن تستقطب المستثمرين الأجانب.